مجلة الميادين الاقتصادية
المجلد 05، العدد 01، 2022، الصفحات: (88/69)
P-ISSN: 2716-7615 E-ISSN: 2716-8565

واقع تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية أثر تداعيات جائحة كورونا

The reality of promoting digital financial inclusion in the Arab Region the impact of corona pandemic

غنية بوربيعة *
جامعة الجزائر 03، الجزائر
Dr.ghania.bourabia@gmail.com

تاريخ الاستلام: **2022/08/31** تاريخ القبول: **2022/10/02** تاريخ النشر: **2022/12/31**

مستخلص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إرساء المعالم النظرية للشمول المالي الرقمي، والبحث في واقع الشمول المالي الرقمي من خلال التحليل المعمق على مستوى العالم ثم على مستوى المنطقة العربية خلال الفترة (2011- 2021)، خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة لا تزال مستويات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات في المنطقة العربية، مما لا شك فيه أنها حققت تقدما في الخدمات الرقمية المالية في حقبة كورونا لكنها مازالت بعيدة عن البلدان المتقدمة، رغم أنها تعتبر أرض خصبة لمثل هذه الصناعة نظرا للتركيبة السكانية للمنطقة، وإدراكا لأهمية التكنولوجيا من قبل حكوماتها. إذ يواجه الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية تحديات متعددة وتعتبر اللوائح التنظيمية القديمة هي العقبة الأولى، بالإضافة إلى ضعف التثقيف المالي والثقة في الخدمات المالية الرقمية.

كلمات مفتاحية: شمول مالي؛ خدمات مالية رقمية؛ جائحة كوفيد 19.

Abstract:
This paper aims to establish the theoretical parameters of digital financial inclusion, and research its reality through an in-depth analysis on a global scale, and then in the Arab region during the period (2011-2021), the study concluded that despite the efforts made, the levels of digital financial inclusion remain below the ambitions of the Arab region. Undoubtedly, they have made strides in digital financial services in the era of Corona, but they are still far from developed countries, although they are considered a fertile ground for such an industry due to the region's demographics, recognizing the importance of technology by their governments. Digital financial inclusion in the Arab region faces multiple challenges, and old regulations are the primary obstacle. In addition to poor financial education and trust in digital financial services.

Keywords: financial inclusion; digital financial services; covid 19 pandemic

JEL Classification Codes : G01; G20.

* المؤلف المراسل.

مقدمة

عقب الأزمة المالية لعام 2008 التي ضربت باقتصاديات العالم، أصبحت مجالات البحث المتخصصة في الشمول المالي وتطوير القطاع المالي من السياسات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومحط اهتمام صناعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، لما له من أهمية في الحد من الفقر، وتحقيق الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تم اعتباره عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وقد سعت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز و-صول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال.

إلا أن ثمة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية أو ما يعرف بالإقصاء المالي. ما دفع بصانعي السياسات الاقتصادية إلى إيجاد حلول تساعد على تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية. ونتيجة للقيود التي فرضتها أزمة جائحة كوفيد 19 وجد العالم نفسه يبحث عن الحلول الرقمية لتجاوز تداعيات الأزمة، وقد سمحت الجائحة بإبراز الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه البنية التحتية الرقمية في التصدي للتحديات الحرجة التي تقف كعقبة أمام تعزيز الشمول المالي، وهنا نكون بصدد ما يعرف بالشمول المالي الرقمي. تضم البنية التحتية للشمول المالي الرقمي الخدمات المالية الرقمية الشاملة للنقود النقالة، وبطاقات الدفع، والحسابات الإلكترونية، والمدفوعات الالكترونية، والتأمين والإقراض، بالإضافة إلى مجموعة تطبيقات التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى الوصول للأشخاص الذين كانوا مستبعدين في السابق من عملية التنمية لإعادة إدماجهم فيها، باعتبارها شكلا من أشكال الابتكار المالي يقدم خدمات مالية جديدة باستخدام أحدث وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد أحدث نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، إذ حسنت من نوعية وسهولة وسرعة الحصول على الخدمات المالية التقليدية وبأقل تكلفة، ما خلق منافس جديد أمام المؤسسات المالية التقليدية تجسد فيما يعرف بالشركات المالية الناشئة. تميز التكنولوجيا المالية بمثل هذه الخصائص جعلها قادرة على تعزيز مستويات الشمول المالي للمؤسسات في مجالات متعددة.

على الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالشمول المالي الرقمي، المنطقة العربية كغيرها من دول العالم سعت جاهدة لإطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) خلال عام 2019، لدعم تعزيز الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمنطقة، مع ذلك لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم. واعتبرت دولة الإمارات في صدارة البلدان المتقدمة في مجال الشمول المالي حيث كانت السباقة في تفعيل العديد من الخدمات الإلكترونية، فهي تعد مركزا للتكنولوجيا المالية في المنطقة. إلا أن الأمر

يحتاج إلى بيانات وأبحاث تعطي صورة واضحة عن واقع مستويات الشمول المالي الرقمي في حقبة أزمة جائحة كوفيد 19. وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع الشمول المالي في المنطقة العربية، وهل واكبت المنطقة العربية التوجهات العالمية لتعزيز مستويات الشمول المالي الرقمي أثناء وبعد جائحة كورونا؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تنمية المعارف الفكرية حول الشمول المالي الرقمي، مع ضرورة تجسيد الصورة حقيقة لوضع الشمول المالي الرقمي من خلال التحليل المعمق لواقع الشمول المالي على مستوى العالم ثم على مستوى المنطقة العربية خلال الفترة (2011- 2021)، مبينين في الأخير كيف حفزت جائحة كورونا الشمول المالي الرقمي من خلال إجبار المجتمعات على استخدام التقنية الرقمية وتوظيفها بما يتواكب مع متطلبات الجائحة وتداعياتها الاقتصادية.

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث إلى جزئيين تمثل الأول في معالجة الجوانب النظرية لموضوع الشمول المالي الرقمي، أما الجزء الثاني تمثل في تحليل واقع الشمول المالي في العالم ثم في المنطقة العربية خلال فترة **(2011- 2021)**، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع.

1- الشمول المالي في ظل التحول الرقمي:

في ظل التحول الرقمي الذي عرفا نمو متسارعا مؤخرا كحل للخروج من القيود التي فرضتها أزمة جائحة كورونا، سعدت الدول جاهدة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل وزيادة الشمول المالي من خلال مجموعة من المبادرات، تسارعت وتيرة تطورها لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة وبرز ما يعرف بالشمول المالي الرقمي.

1-1 تعريف الشمول المالي الرقمي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (قاسي و بولصنام، 2021، الصفحة 680)

وعرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية

التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (غريب و دريد،2021، الصفحة 181)

ركزت المنظمات والهيئات الدولية في إعطاء مفهوم للشمول المالي على فكرة التعميم سواء من حيث الخدمات أو الفئات المستهدفة، إذ لتحقيق الشمول المالي لابد من استخدام مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية وتعزيز وصولها إلى كل فئات المجتمع المختلفة بتكلفة تتماشى مع جميع شرائح المجتمع وفي الوقت المناسب، وهنا نسلط الضوء على نقطة مهمة أن تعزيز الشمول المالي في الوقت الحالي بهذه المواصفات يتوافق مع مواصفات استعمال التكنولوجيا في القطاع المالي.

يشير مصطلح الشمول الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء. وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. كما يجب أن تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يشمل مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية. ويمكن الشمول الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الفئات غير المشمولة ماليا. (طلحة و الفران،2020 ، الصفحة 01)

باختصار يعرف الشمول المالي، بأنه استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها من أجل تعزيز الشمول المالي، ومن المكونات الأساسية للشمول الرقمي: منصات المعاملات الرقمية، والأجهزة التي يستخدمها العميل للاتصال إلكترونيا بهذه المنصات من أجل انجاز معاملاته المالية بالإضافة إلى وكلاء التجزئة الذين يوفرون مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة، 2019 . الصفحة 45)

تتمثل آلية عمل الشمول الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية. تعمل نماذج الأعمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة النزيد من العملاء بكفاءة أكبر، إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد. (طلحة و الفران، 2020 ، الصفحة 02)

ترى الباحثة أن الشمول المالي الرقمي يعتبر بمثابة حل للعوائق وكسر للحواجز التي تعيق تعزيز الشمول المالي، فعندما يتم استعمال الخدمات المالية الرقمية بطريقة مسؤولة ومستدامة بتكلفة منخفضة في بيئة منظمة بشكل جيد، ستزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الفئات غير المشمولة ماليا.

1-2 أهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي: (فلاق و شارفي ، 2020، الصفحات 307، 308)

✓ **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي.

✓ **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** يسهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

✓ **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

1-3 أبعاد الشمول المالي:

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد وهي: (جواني و مريمت ، 2021، الصفحات 276، 277)

✓ **الوصول إلى الخدمات المالية:** ويعني قدرة كل فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول لهذه الخدمات، **تحديد** وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة، الوقت والقرب من نقاط الخدمات المصرفية من خلال توفير المؤسسات المالية لبيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات. مع التطورات التكنولوجية الحالية أصبحت المؤشرات التقليدية التي تقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي غير كافية، فقد فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت باب جديد على الخدمات المالية الرسمية يمكن من سهولة استخدامها من خلال التغلب على عائق المسافة للوصول لهذه الخدمات.

✓ **استخدام الخدمات المالية:** ويمكن الاستفادة من ثلاث مؤشرات مختلفة لتقييم مدى استخدام الخدمات **المالية** الرسمية وهي: امتلاك خدمة مالية واحدة على الأقل، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات العالمية لقياس الشمول المالي.

✓ **جودة الخدمات المالية:** يعتبر هذا المؤشر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، **وتشمل** الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه الخدمة المالية حيث تعتبر جودة الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

4.1 مبادئ الشمول المالي الرقمي:

تحرص دول مجموعة العشرين على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية لما لها من دور فعال في سد الفجوات المختلفة مثل فجوة النوع وفجوة الرقمية وفجوة توزيع الدخل. في هذا الإطار تبنت دول مجموعة العشرين في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنه الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين ماليا. واستكمالا لمساعيها في هذا الإطار أصدرت المجموعة عام 2020 مبادئ توجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية، كالآتي: (طلحة و الفران، 2020 ، الصفحة 3)

✓ **ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة:**

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

✓ **تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:**

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

- ✓ **تعزيز نمو شامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:**
- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

✓ **تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:**

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2 - واقع الشمول المالي خلال الفترة (2011- 2021):

في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الالكترونية والهاتف النقال خصوصا في ظل انتشار كوفيد 19، سنحاول في هذا الجزء إعطاء صورة حقيقية عن الشمول المالي في ظل هذه المتغيرات والأحداث.

2-1 الشمول المالي: نظرة على العالم

في عام 2021، كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات لدى مؤسسة مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مقارنة ب 51% في عام 2011، وارتفعت ملكية الحسابات في البلدان النامية من 42% في عام 2011 إلى 71% في عام 2021 بزيادة تقدر بأكثر من 70 % بسبب الزيادة في إمكانية الوصول إلى الحسابات في العشرات من البلدان النامية، في تناقض صارخ مع النمو الذي شهدته الفترة من 2011 إلى 2017، والذي حدث معظمه في الصين أو الهند. أما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة ملكية الحسابات إلى حد كبير، وهذا حسب تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2021.

الشكل رقم (1): ملكية الحسابات للبالغين أكثر من 15 عام في العالم خلال الفترة (2011- 2021)

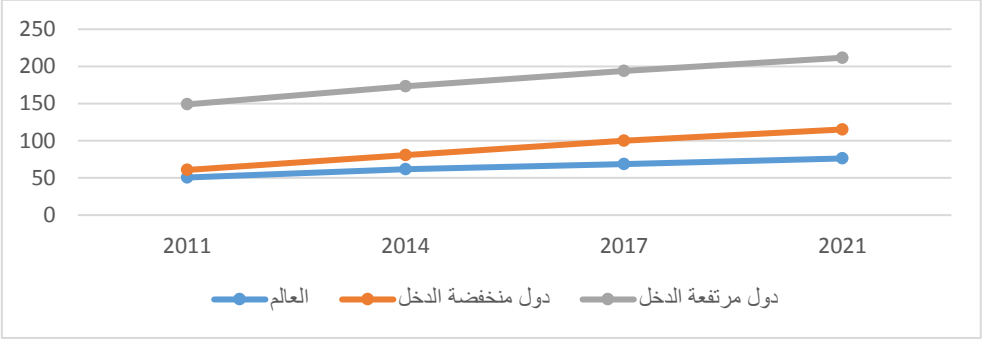

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

يبن الشكل 1 أعلاه أنه خلال عام 2017 و2021، نمت ملكية الحسابات بأكثر من 5 نقاط مئوية في 62 من أصل 123 اقتصادا، بما في ذلك بأكثر من 10 نقاط مئوية في 34 اقتصادا هذا الاكتشاف يتناقض مع النمو المركز التي حدثت بين عامي 2014 و2017، مدفوعة بالهند عندما زادت ملكية الحساب بنسبة 27%، خلال نفس الفترة، نمت ملكية الحسابات في الاقتصادات النامية بنسبة 8 نقاط مئوية، اذ ارتفعت من 55% عام 2014 إلى 63% في عام 2017. من بين الاقتصاديات التي شهدت نموا كبيرا منذ عام 2017 البرازيل وغانا والمغرب وجنوب افريقيا. على الرغم من ملكية الحسابات شيه الشاملة في العديد من الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع منذ عام 2011، إلا أن المتوسط زاد بمقدار 8 نقاط مئوية على مدار العقد الماضي. من 88% عام 2011 إلى 96% عام 2021. شهدت كل من إيطاليا وبولندا زيادة في ملكية الحساب الإجمالية بمقدار 26 نقطة مئوية منذ عام 2011 من 71% إلى 97% في إيطاليا ومن 70%إلى 96% في بولندا.

حسب تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 فقد شهد عام 2021، تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية. وتوضح البيانات الآن أن 74% من الرجال و68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي. وعلى الصعيد العالمي كان لدى 78% من الرجال و74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية. كما هو مبين في الشكل 2 الموالي.

الشكل رقم (2): الفجوة بين الجنسين في العالم خلال الفترة (2011- 2021)

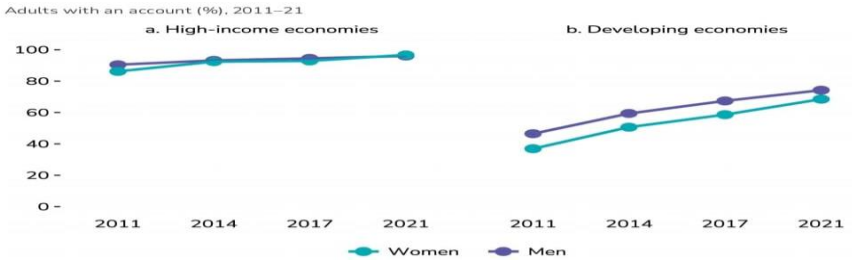

المصدر: تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، ص 23

كقراءة ثانية للشكل أعلاه، فالملاحظ أن جهود تضييق الفجوة بين الجنسين آتت ثمارها في بلدان اقتصادات المتقدمة في عام 2014 مقارنة بالبلدان ذات اقتصاديات النامية أين أثمرت الجهود ابتداء من 2017 لتصل إلى ذروتها في غام 2021، وقد أفادت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بوجود فجوات بين الجنسين تبلغ 12 و13 نقطة مئوية على التوالي، وهي أكبر بمرتين من متوسط الاقتصاد النامي وثلاث مرات أكبر من المتوسط العالمي. على النقيض من ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في شرق آسيا والمحيط الهادئ ضئيلة عند 3 نقاط مئوية. في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقل احتمالية امتلاك النساء حسابا بنسبة 7 نقاط مئوية عن الرجال.

يرتبط نمو أو تراجع الفجوة بين الجنسين بأنماط مختلفة، حسب الاقتصاد لا يوجد إشارة لمجموعة من الظروف تدفع المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنمو الحساب بشكل عام، في بعض الاقتصادات فقد تقلصت الفجوات بين الجنسين على الرغم من نقص النمو في الحساب الكلي على سيل المثال بنغلاديش لم تظهر أي نمو في ملكية الحسابات الإجمالية بين عامي 2017و 2021، على الرغم من أن النمو في حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول للنساء أدى إلى تضييق الفجوة بين الجنسين إلى 19 نقطة مئوية، وبالمثل شهدت باكستان تضييق الفجوة بين الجنسين من 28 نقطة مئوية إلى 15 نقطة مئوية على الرغم من ثبات ملكية الحساب بشكل عام.

2-2 حقائق وأرقام عن الشمول المالي في المنطقة العربية:

رغم تميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي، فلا زالت مؤشرات الشمول المالي دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، في هذا السياق يعمل صانعوا السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63% من المواطنين الذي تفوق أعمارهم 15 عاما، حيث تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قام عدد من الدول بتبني استراتيجيات أو برامج تختص بالتقنيات الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية (صندوق النقد العربي،2021 ، الصفحة 163). ويبن الشكل الموالي مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية مقارنة بباقي العالم.

الشكل رقم (3): مقارنة إقليمية لنسب مالكي حسابات مالية من البالغين للفترة (2011- 2021)

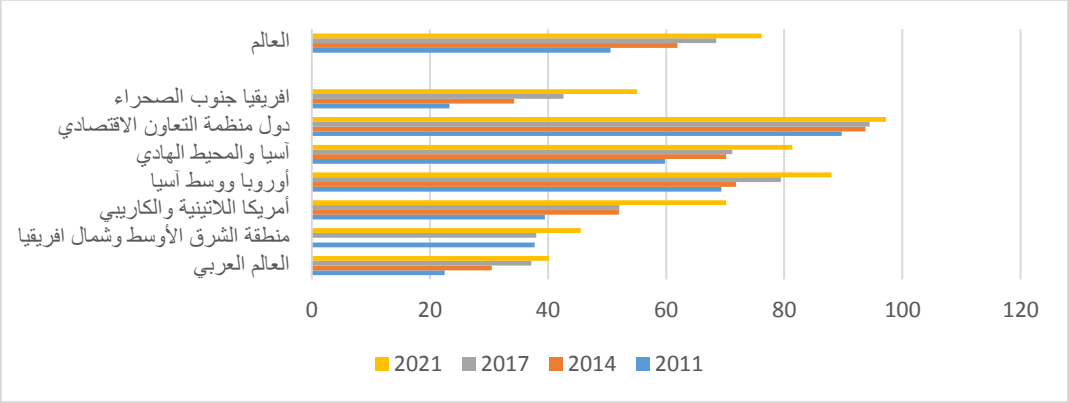

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

شهدت المنطقة العربية تقدما ملموسا منذ عام 2011، إلا أنها لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي فبحسب تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017، يمتلك نحو 37.2% فقط من البالغين حسابات مصرفية مقارنة بالمعدل العالمي الذي وصل إلى 68.5% في عام 2017، علما أن هذه النسبة بلغت في المنطقة العربية 30.5 % عام 2014 بمعدل نمو 7 نقاط مئوية مقابل 62% المتوسط العالمي، ويلاحظ من الشكل أعلاه أنه رغم هذا التحسن إلا أن المنطقة العربية مازالت تحتل المرتبة الأخيرة بين مختلف مناطق العالم وهذا ما يستدعي تعزيز جهود الحكومات لرفع مستويات الشمول المالي. خلال عام 2021 استمر مؤشر الشمول المالي في التحسن بمعدل نمو 3 نقاط مئوية مقارنة بعام 2017، إذ بلغ متوسط البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في المنطقة العربية 40.2% مقابل 76.2% المتوسط العالمي.

الشكل رقم (4): مالكي حسابات مالية من البالغين أكثر من 15 عام في عدد من الدول العربية للفترة (2011- 2021)

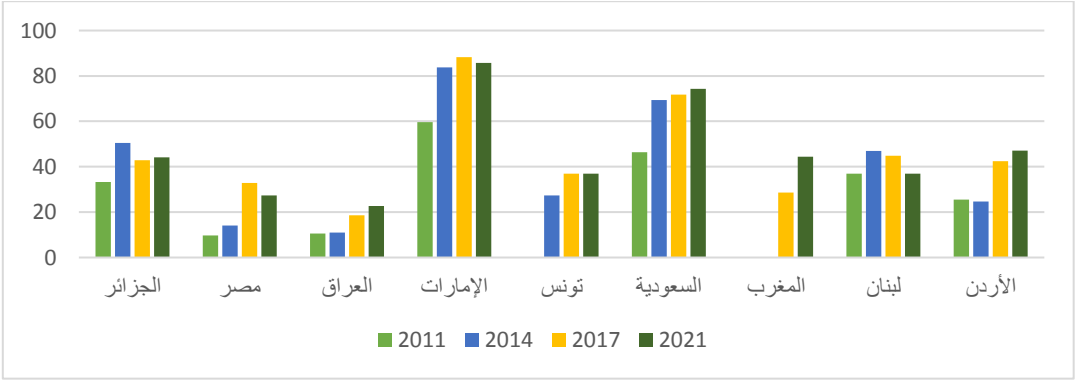

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

أما على صعيد الدول العربية المتوفر عنها بيانات كما هو موضح في الشكل أعلاه، فقد احتلت الإمارات العربية المرتبة الأولى عربيا فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية، إذ بلغت النسبة لديها 86% عام 2021، فيما جاءت السعودية والأردن والجزائر والمغرب في المراتب التي تليها بنسب بلغت 74%، 47%، 44% على التوالي، في حين سجلت العراق أقل نسبة ب 19%.

كذلك لا تزال المنطقة العربية تعاني من فوارق ملموسة مقارنة مع المناطق الأخرى ولا سيما في فئة الشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة، إذ تتدنى نسبة من يملكون حسابات مالية منهم إلى 21% عام 2017 بحسب قاعدة بيانات البنك الدولي global findex، وهي أدنى نسبة في العالم. أما المرأة في المنطقة العربية فهي أيضا تعاني من الإقصاء فيما يتعلق بالتعاملات المالية والمصرفية، حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي يملكن حسابا مصرفيا31% وهي الأدنى عالميا لعام 2021 ومن أهم أسباب ذلك، العامل الثقافي، وهو ما ينبغي معالجته من خلال التوعية وتوفير الأدوات المناسبة لتمكين الإناث من الحصول على كافة خدمات الشمول المالي.

الجدول رقم (1): مقارنة إقليمية للفجوة بين الجنسين خلال الفترة (2011- 2021)

البيان	2011		2014		2017		2021	
	إناث %	ذكور%	إناث%	ذكور%	إناث%	ذكور%	إناث%	ذكور%
المنطقة العربية	13.9	30.7	22.2	38	25.7	48.4	31.3	48.3
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	28.35	46.77	--	-	47.51	56.84	52.84	59.58
أوروبا ووسط آسيا	66.45	72.68	70.24	73.49	81.49	83.77	89.57	91.23
آسيا والمحيط الهادي	57.50	62.15	71.86	73.49	73.39	75.66	82.85	84.24
افريقيا جنوب الصحراء	20.86	25.83	30.01	38.63	36.93	48.46	49.04	61.36
أمريكا اللاتينية والكاريبي	35.11	44.16	49.19	55.04	55.24	58.68	73.55	76.97
دول منظمة التعاون والتنمية	88.16	91.52	93.51	94.02	93.84	95.12	97.68	96.69
العالم	46.6	54.8	58.4	65.5	64.9	78.4	74	72.2

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قاعدة البنك الدولي

فيما يخص فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين، فقد اتسعت في الدول العربية لتبلغ الذروة خلال عام 2017 بحوالي 22% في حين بلغت حوالي 7% فقط لدى دول العالم. بالرغم من أن الفجوة تقلصت لدى الدول العربية خلال الفترة 2011- 2014، حيث سجلت 16% و15.8% على التوالي. ويعود السبب في اتساع الفجوة في عام 2017 إلى ارتفاع نسبة الذكور البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية بشكل أكبر

من الإناث، حيث بلغت النسبة لكل من الذكور والإناث في عام 2017 48.4% و25.7%، في حين بلغت في عام 2014 حوالي 38%و22% على التوالي. إلا أنه وخلال عام 2021 نلاحظ ثبات نسبة الذكور البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية عند حوالي 48% في المقابل نلاحظ الارتفاع في نسبة الإناث اللواتي يملكن حسابات مصرفية لتسجل نسبة 31.3% مما أدى إلى تضييق الفجوة مرة أخرى لتصل إلى 17% مع ذلك تضل هذه النسبة جد ضعيفة مقارنة مع دول العالم أين سجلت فجوة تقدر ب 1.8% خلال 2021.

كقراءة ثانية للجدول من حيث ترتيب المناطق الإقليمية تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة من حيث تضيق الفجوة خلال عام 2021، إذ سجلت أكبر فجوة بين الجنسين بنسبة 17%، في حين احتلت دول منظمة التعاون والتنمية المرتبة الأولى من حيث تضيق الفجوة بنسبة 0.99 % خلال نفس العام مما يجعل الفجوة بالكاد تنعدم، تليها في المرتبة الثانية والثالثة أسيا والمحيط الهادي، أوروبا ووسط آسيا بفجوة تقدر ب 1.39% و1.66% على التوالي.

الشكل رقم (5): الفجوة بين الجنسين في الدول العربية في عام 2021

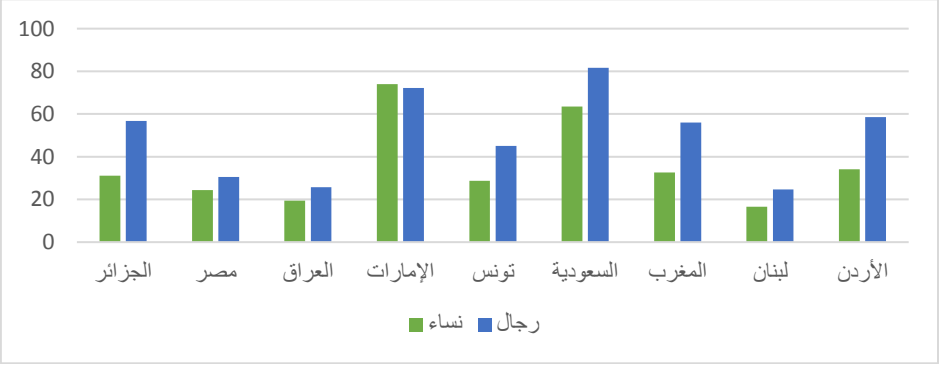

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

على صعيد الدول العربية كل على حد كما هو موضح في الشكل 5، سجلت الجزائر أكبر فجوة إذ بلغت 25.6% تليها الأردن بنسبة 24.5% خلال عام 2021، في حين كانت أقل فجوة من نصيب الإمارات ب 1.3%، تليها مصر والعراق ب 6.2% و6.3% على التوالي إلا أنه ورغم تساوي الفجوة بين الدولتين، إلا أن نسب من يمتلكون حسابات ذكور والإناث في مؤسسات مالية رسمية لدى مصر أكبر بشكل واضح منها في العراق. كما أن الإمارات تحتل الصادرة مرة أخرى خلال عام 2021 من حيث عدد الإناث اللواتي يمتلكنا حساب في الدول العربية بنسبة 86.7% تليها السعودية بنسبة 63.5% وهي نسب معتبرة مقارنة بباقي الدول، حيث تتراوح النسب في باقي دول العربية بين 17%- 35% وهي نسب ضئيلة لا ترقى للمستويات المطلوبة لتحقيق الشمول المالي.

فيما يخص مؤشرات الوصول للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لدى الدول العربية، ففي جانب الادخار كما هو موضح في الشكل رقم 6 لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع خدماتهم في مؤسسة مالية رسمية أو حسابات مالية عن طريق المحمول بعيدة عن مستوى الطموحات إذ سجل عام 2021 نسبة 10.8% على مستوى العالم العربي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمستوى العالمي أين تصل النسبة إلى 30.8% خلال نفس العام، الملاحظ أيضا أن حصة الأسد من هذه النسبة تعود للادخار في المؤسسات المالية الرسمية ب 10.4% بمقابل 0.7% حسابات مالية عن طريق المحمول في عام 2021.

الشكل رقم (6): سلوك الادخار لدى المنطقة العربية للمواطنين البالغين أكثر من 15 عام خلال الفترة (2017 -2021)

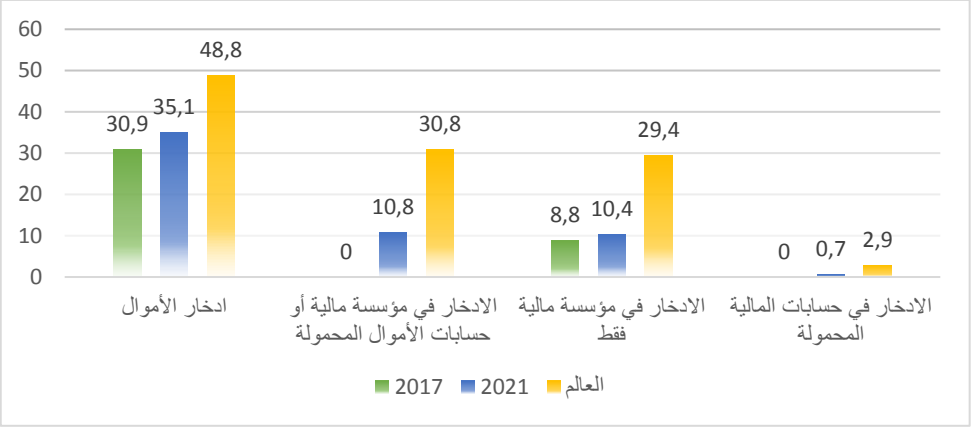

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

في تحليل سلوك الاقتراض على مستوى العالم العربي فلازالت النسب دون مستوى الطموحات التي تتماشى مع المستويات العالمية وتستدعي بذل المزيد من المجهود لرفعها، صحيح أن الاقتراض عن طريق المزج بين المؤسسات المالية أو عن طريق خدمات مالية عن طريق المحمول، أو عن طريق مؤسسة مالية فقط، عرف تحسنا من عام 2017 إلى 2021 بمعدلات نمو 7.6% و1.8% على التوالي لكن تبقى نسبة الاقتراض عن طريق العائلة أو الأصدقاء تبلغ مستويات مرتفعة مقارنة بالطرق الأخرى إذ بلغت 37.8% عام 2021 مقابل 10.1% من نفس العام للاقتراض من مؤسسة مالية أو استعمال خدمات مالية عن طريق المحمول. في المقابل على الصعيد العالمي فالاقتراض من مؤسسة مالية أو استعمال خدمات مالية عن طريق المحمول يبلغ 29.2% عام 2021 و27.5% للاقتراض عن طريق العائلة أو الأصدقاء من نفس العام. أنظر الشكل رقم 7.

الشكل رقم (7): سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين البالغين أكثر من 15 عام خلال الفترة (2017 -2021)

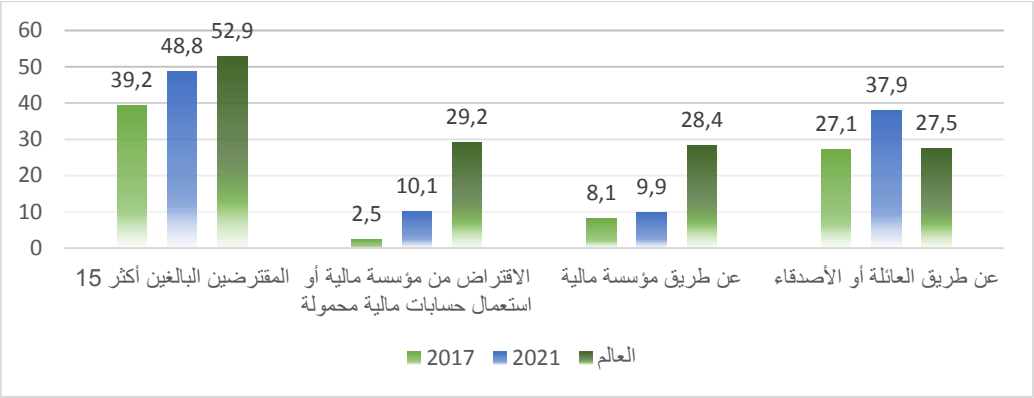

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

3 - الشمول المالي الرقمي: جائحة كورونا تحدث طفرة عالمية في المدفوعات الرقمية

حفزت جائحة كورونا الشمول المالي، حيث دفعت إلى زيادة كبيرة في المدفوعات الرقمية، وسط التوسع العالمي في الخدمات المالية الرسمية، وخلق هذا التوسع فرصا اقتصادية جديدة، وسد الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات وساعد على بناء القدرة على الصمود على مستوى الأسرة لتحسين إدارة الصدمات المالية، ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل باستثناء الصين، قام أكثر من 40% من البالغين الذين أجروا مدفوعات داخل المتاجر أو عبر الأنترنت باستخدام بطاقة الدفع أو الهاتف أو الأنترنت قاموا بذلك لأول مرة منذ بداية الجائحة. وينطبق الشيء نفسه على أكثر من ثلث البالغين في جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الذين يسددون فاتورة المرافق مباشرة من حساب رسمي، ففي الهند سدد أكثر من 80 مليون بالغ أول دفعة للتجار الرقميين بعد الجائحة، في حين قام بذلك أكثر من 100 مليون بالغ في الصين. ويقوم ثلثا البالغين في جميع أنحاء العالم الآن بسداد مدفوعات رقمية أو الحصول عليها، حيث ارتفعت هذه النسبة في الاقتصادات النامية من 35% في 2014 إلى 57% في 2021، وفي الاقتصاديات النامية، أصبح لدى 71% من البالغين حساب في البنك أو مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول، ارتفاعا من 63% في 2017 و42% في 2011، وحفزت حسابات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول على تحقيق زيادة هائلة في الشمول المالي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.(world bank, 2021 , page 03)

تركز الحكومات العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي. كما يرتبط

الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الالكتروني وتحقيق الشمول المالي.

الشكل رقم (8): مؤشرات الشمول المالي الرقمي خلال الفترة (2017- 2021)

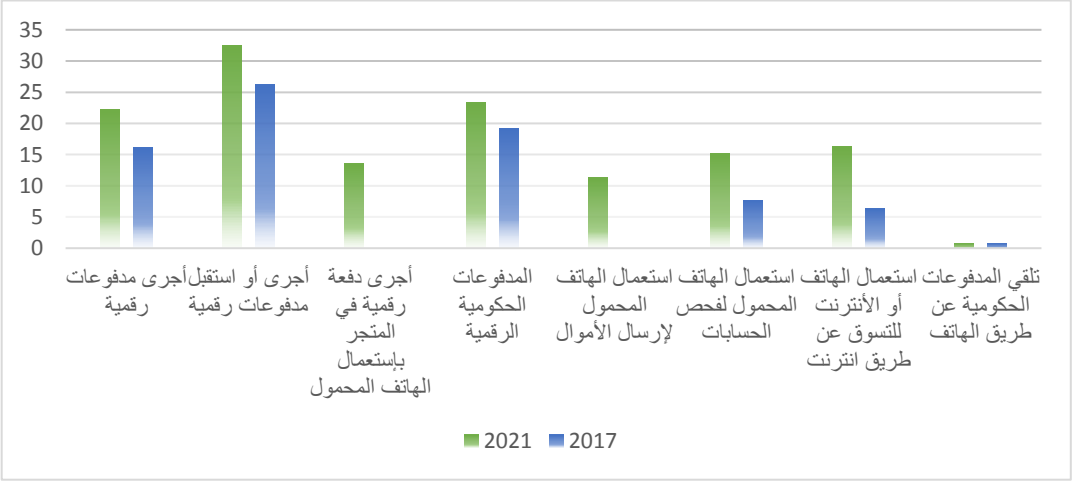

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي

يبين الشكل أعلاه بعض مؤشرات الشمول الرقمي في المنطقة العربية من خلال مختلف أنظمة الدفع الإلكتروني، إذ سجلت خلال عام 2021 ارتفاع في مختلف الأنظمة مقارنة بعام 2017، نمت المدفوعات الرقمية للبالغين أكثر من 15 عام ب 6 نقطة مئوية في عام 2021 مقارنة ب 2017، الملاحظ أيضا خلال 2021 ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا أتجه المواطنون البالغون إلى استعمال الأنترنت والهواتف المحمولة لقيام بعملياتهم المالية والمصرفية، فبلغت نسبة استعمال الهاتف المحمول لإرسال الأموال 11.3% مقابل 35.2% على المستوى العالمي، أما فحص الحسابات باستعمال الهاتف فبلغت 15.1% مقابل 40.5% على المستوى العالمي، دون أن ننسى التسوق عبر الأنترنت الذي كان سائدا قبل جائحة كورونا لكنه عرف رواجا واسعا أثناء الجائحة نتيجة للغلق العام الكبير الذي عرفه العالم، إذ سجل معدل نمو حوالي 10% في عام 2021 مقارنة ب عام 2017، رغم هذا التحسن إلا أن هذه المستويات تبقى منخفضة جدا مقارنة بالمستوى العالمي مما يعني أن الشمول الرقمي في المنطقة العربية أقل بكثير من المستويات العالمية.

على صعيد الدول، تعتبر دول الخليج السباقة في تسجيل أعلى النسب فيما يتعلق باستخدام البالغين للهواتف النقالة وشبكة الانترنت للقيام بالمدفوعات أو التسوق أو تحويل الأموال عن طريق حسابات مالية رسمية، فسجلت السعودية عام 2021 أعلى نسبة 59% مع معدل 92.2 % للوصول للأنترنت، تليها الإمارات

العربية المتحدة 41 % مع معدل 75.6% للوصول للأنترنت، في العراق ورغم أن معدل الوصول للأنترنت مرتفع حيث سجل 72.6% إلا أن استخدام البالغين للهواتف النقالة وشبكة الانترنت للقيام بالمدفوعات أو التسوق أو تحويل الأموال عن طريق حسابات مالية رسمية حققت أدنى المستويات بنسبة 1.2% . وتبقى الصورة نفسها للبدان السابقة الذكر فيما يتعلق بكشف رصيد الحسابات المصرفية عن طريق المحمول ب 60.1%، 47.2%، 2.2% على التوالي. أما السبب الأساسي وراء تقدم دول الخليج في هذا المجال، فيعود إلى استخدام التكنولوجيا في العمليات المالية واعتماد الحكومات سياسات تقديم الحلول الرقمية والتوسع في عمليات الدفع عبر الهاتف النقال وشبكة الإنترنت وتفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية.

1-3 دور نظام الدفع الالكتروني في زيادة مستوى الشمول المالي في الدول العربية:

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي الرقمي من خلال زيادة نسب نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية، علاوة على دورها في تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية. (طلحة و الفران، 2020، الصفحة 7)

في الأردن، ساهمت شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي من خلال منح الموافقات الخاصة لشركات الصرافة بالعمل كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال وكوكلاء لمقدمي عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا. كما شهدت مستويات الشمول المالي تحسنا ملحوظا في البحرين كجزء من مبادرات **مصرف البحرين المركزي** المستمرة نحو التحول الرقمي المالي والتطورات في الخدمات المالية الرقمية والعمل مع شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، حيث بلغ عدد الحسابات المصرفية حوالي 1.9 مليون في بلد يبلغ عدد سكانه 1.5 مليون نسمه.

كما تتمثل مؤشرات نجاح التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة **في الجزائر**، في ارتفاع عدد البطاقات البنكية، وآليات الدفع عن طريق الأنترنت، إضافة إلى عدد الموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني. **في السعودية** حرصت الدولة مؤخرا على تسهيل دخول المؤسسات المبتكرة كشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة للتوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بما يمكن من زيادة وجودة وملائمة كلفة الخدمات المالية ويساهم في تعزيز مستويات الشمول الرقمي.

في لبنان، تظهر الدراسات مساهمة شركات الدفع الالكتروني في خفض تكلفة المعاملات المالية مقارنة بالمدفوعات النقدية، كما ساعدت على خفض الكثير من الوقت. في هذا السياق، تظهر أرقام البنك الدولي أن نحو 47% من اللبنانيين لديهم حساب فردي أو مشترك في مؤسسة مالية، ومرد ذلك انتشار المصارف اللبنانية

على كافة الأراضي اللبنانية بشبكة فروع بلغت 1603 فرعا في لبنان ومواقع الكترونية تؤمن خدمات مصرفية عبر شبكة الأنترنت.

في المغرب يتوقع أن تساهم التقنيات المالية في دعم مستويات الشمول المالي نظرا لسهولة استخدامها وبساطتها، كذلك من المتوقع أن يسهم انتشار مثل هذه التقنيات في زيادة نسبة لجوء المستهلك إلى اعتماد التعاملات الالكترونية في مجال الخدمات المالية

2-3 جهود الدول العربية في إطار الشمول الرقمي خلال جائحة كورونا:

تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد 19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية. تمثلت جهود الدول العربية في إطار الشمول الرقمي خلال جائحة كورونا في الآتي: (طلحة و الفران، 2020، الصفحات 7، 8)

في الأردن، تعمل السلطات على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي، ذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الأفراد والشركات في القطاع المصرفي، وتمكين العملاء من إجراء الدفعات والتحويلات.

في البحرين، شملت الإجراءات زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللاتلامسي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، ووضح حد أقصى بنسبة 0.8 على رسوم التحصيل على معاملات بطاقات الخصم، كما تم وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي، والطلب من المصارف تأجيل السداد لمدة ستة أشهر بدون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذ فقد العميل عمله.

في السعودية، أطلق البنك المركزي السعودي ساما برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص، ذلك في إطار دورها لتمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة، للتخفيف من المالية والاقتصادية المتوقعه عليه في ظل الظروف التي فرضتها الجائحة.

في السودان، أصدر بنك السودان عدد من الضوابط مثل إجراء تسويات نقاط البيع بصورة يومية وفق ملف التسوية الوارد من شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتمديد صلاحية البطاقات المصرفية التي امتدت صلاحياتها إلى نهاية العام بدلا من 30 جوان 2020.

في العراق، تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتشار الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العمولات على المدفوعات حتى نهاية عام 2020.

في المغرب، يمهد برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والرقمي الطريق أيضا لبرنامج انطلاقة لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة.

في مصر، تبنى البنك المركزي في شهر ماي 2020 مبادرة ضخمة للسداد الالكتروني في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. تأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة بتكلفة مناسبة.

الخلاصة:

تزايد الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بتوسيع نطاق الشمول المالي نتيجة للعلاقة القوية التي تربط بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إذ يهتم حتى بالجانب الاجتماعي من خلال تعزيز وصول مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية إلى كل فئات المجتمع المختلفة بتكلفة تتماشى مع جميع شرائح المجتمع وفي الوقت المناسب. في ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات أحدث الخدمات المالية الرقمية ثورة في الأنظمة المالية العالمية إذ غيرت هيكل الخدمات المالية التقليدية وجعلتها أسرع وأرخص وأكثر أمنا وشفافية وإتاحة خصوصا للشريحة التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي، وهنا نسلط الضوء على نقطة مهمة أن تعزيز الشمول المالي في الوقت الحالي بهذه المواصفات يتوافق مع مواصفات استعمال التكنولوجيا في القطاع المالي. وإدراكا لأهمية الشمول المالي في الاقتصاديات فقد سعدت المنطقة العربية جاهدة لتعزيزه ومواكبة التطورات الرقمية الحاصلة. من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ للشمول المالي أهمية كبيرة فهو حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي خضم التوسع الخدمات المالية الرقمية الذي فرضته جائحة كورونا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وجد صانعوا السياسات المزايا التي تقدمها الخدمات الرقمية كحلول لتعزيز الشمول المالي بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة وعلى نطاق واسع، وهنا نكون بصدد ما يعرف بالشمول المالي الرقمي.

✓ رغم التحسن الذي شهدته المنطقة العربية في مستويات الشمول المالي إلا أنها مازالت تحتل المرتبة الأخيرة بين مختلف مناطق العالم وهذا ما يستدعي تعزيز جهود الحكومات لرفع مستويات الشمول المالي. إذ بلغ متوسط البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في المنطقة العربية 40.2% مقابل 76.2% المتوسط العالمي في عام 2021.

✓ تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة إقليميا من حيث تضييق الفجوة خلال عام 2021، إذ سجلت أكبر فجوة بين الجنسين بنسبة 17%، في حين احتلت دول منظمة التعاون والتنمية المرتبة الأولى من حيث تضيق الفجوة بنسبة 0.99 % خلال نفس العام مما يجعل الفجوة بالكاد تنعدم.

✓ يرجع تدني مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية إلى عدة أسباب منها البنية التحية المالية الضعيفة، عدم الاستقرار الأمني، ضعف مستوى التثقيف المالي، معتقدات دينية ...، مما وجب على الهيئات المعنية إصلاح المنظومة المرتبطة بالشمول المالي ثم السعي لتعزيزه.

✓ فرضت تداعيات جائحة كورونا نتيجة للغلق العام الكبير الذي عرفه العالم على المواطنون البالغون إلى استعمال الأنترنت والهواتف المحمولة لقيام بعملياتهم المالية والمصرفية، فبلغت النسب بين 11% - 15% في المنطقة العربية مقابل 35%- 40% على المستوى العالمي خلال عام 2021، رغم هذا التحسن إلا أن هذه المستويات تبقى منخفضة جدا مقارنة بالمستوى العالمي مما يعني أن الشمول الرقمي في المنطقة العربية أقل بكثير من المستويات العالمية.

✓ تعتبر دول الخليج السباقة في تسجيل أعلى النسب فيما يتعلق باستخدام البالغين للهواتف النقالة وشبكة الانترنت للقيام بالمدفوعات أو التسوق أو تحويل الأموال عن طريق حسابات مالية رسمية. أما السبب الأساسي وراء تقدم دول الخليج في هذا المجال، فيعود إلى استخدام التكنولوجيا في العمليات المالية واعتماد الحكومات سياسات تقديم الحلول الرقمية والتوسع في عمليات الدفع عبر الهاتف النقال وشبكة الإنترنت وتفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية.

✓ مما لا شك فيه أن المنطقة العربية حققت تقدما في الخدمات الرقمية المالية في الآونة الأخيرة لكنها مازالت بعيدة عن البلدان المتقدمة، رغم أنها تعتبر أرض خصبة لمثل هذه الصناعة نظرا للتركيبة السكانية للمنطقة، وإدراكا لأهمية التكنولوجيا من قبل الحكومات.

✓ يواجه الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية تحديات متعددة وتعتبر اللوائح التنظيمية القديمة هي العقبة الأولى، لذلك لابد من توفر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح للحد من المخاطر وتوفير فرص النمو. بالإضافة إلى ضعف التثقيف المالي والثقة في الخدمات المالية الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع:

جواني صونيا، مريمت عديلة (2021)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين-. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 4،العدد 02، 272- 291.

طلحة الوليد، الفران صبري، (2020)، الشمول المالي الرقمي- موجز سياسات العدد السابع عشر، الإمارات العربية المتحدة،صندوق النقد العربي

غريب الطاوس، دريد حنان، (2021)، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية – دراسة بعض التجارب العربية– **Revue Algérienne d'Economie et gestion**، المجلد 15، العدد 01، 179- 202.

فلاق صليحة، شارفي سامية، (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 297- 320.

قاسي يسمينة، بولصنام محمد،(2021)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، المجلد 12 العدد 2، 678- 691.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة(2019) ، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019: آفاق عالمية وتوجهات إقليمية .بيروت: الأمم المتحدة.

صندوق النقد العربي،(2021) ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية،الإمارات العربية المتحدة.

البنك الدولي،(2021) ، تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي: الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والمرونة في عصر كوفيد 19، تم الاطلاع (2022/07/20) على الرابط: https://data.albankaldawli.org/

References

Jawani sonia, marimit adila (2021), the role of financial technology in promoting financial inclusion in the arab world- bahrain's experience- journal of contemporary economic research, volume 4, issue 02, 272-291.

Talha al-walid, Al-fran sabry, (2020), digital financial inclusion- policy brief, issue seventeen, united arab emirates, arab monetary fund.

Gharreb al-tawoos, duraid hanan, (2021), strategies to promote financial inclusion in the arab countries- a study of some arab experiences- revue algérienne d'economie et gestion, volume 15, issue 01, 179-202.

Falaq saliha, sharfi samia, (2020), the role of the financial technology industry in promoting financial inclusion in the arab world, the experience of the kingdom of bahrain, journal of social sciences and humanities, volume 21, issue 01, 297-320.

Qasi yasmina, boulsnam muhammad, (2021), the role of the financial technology industry in promoting financial inclusion in the arab countries, al-ma'ir journal, volume 12, issue 2, 678-691.

Economic and social commission for western asia- united nations (2019), technology bulletin for development in the arab region 2019 : global perspectives and regional directions, beirut : united nations.

Arab monetary fund, (2021), financial stability report in the arab countries, United Arab Emirates.

The World Bank, (2021), the global findex database 2021 report: financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of covid-19, https://data.albankaldawli.org/